

**صدمات أسعار الصرف الثابتة الاسمية ومقارنتها مع
أسعار الصرف المحتسبة بطريقتي تعادل القوة
الشرائية والميزان التجاري**

(دراسة تقويمية لدقة قرارات تخفيض قيمة عملات مجموعة من الدول)

**الاستاذ الدكتور
عبدالحسين جليل الغالبي
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة**

**الدكتورة
ليلى بديوي مطوق
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة**

صدمات أسعار الصرف الثابتة الاسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة بطريقتي تعادل القوة الشرائية والميزان التجاري (دراسة تقويمية لدقة قرارات تخفيض قيمة عملات مجموعة من الدول)

الإستاذ الدكتور
عبدالحسين جليل الغالبي
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة

الدكتورة
ليلى بديوي مطوق
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة

التجاري، وتم تطبيق هذه المعايير على أربع دول هي باكستان وكينيا والمغرب والمكسيك والتي استعملت نظام الصرف الثابت وقامت بتخفيض قيمة عملاتها في أعوام مختلفة ، وقد أخفقت الدول المدروسة في تحديد التوقيت الملائم لتخفيض قيمة عملاتها فضلا عن غياب الدقة الوضوح في اتخاذ القرار إذ لم تأت عملية التخفيض بأي نتائج ملحوظة على الاقتصادات المذكورة بل على العكس انقلبت العملية في المكسيك الى أزمة اقتصادية.

المقدمة

تتمتع سياسات أسعار الصرف بأهمية كبيرة لدورها المؤثر على مجمل قطاعات الاقتصاد المحلي والعلاقات الخارجية مع اقتصادات الدول

المستخلص

تلجأ السلطات النقدية للتدخل في تحديد قيمة عملتها لضمان تحسين وضعها الاقتصادي بشكل عام وميزانها التجاري بشكل خاص ، لذا أقدمت العديد من الدول لتخفيض قيمة عملتها (رفع سعر الصرف) وإحداث صدمة مقصودة او متعمدة للمحافظة على مركزها التنافسي في الأسواق العالمية مستهدفة زيادة صادراتها وتخفيض إستيراداتها ، إلا أن عملية التخفيض قد لا تحقق الهدف المتوخى منها إذا تمت بطريقة عشوائية وغير مدروسة ، لذا حاولت الدراسة إيجاد معايير وأسس أكثر دقة وأكثر واقعية لتحديد سعر الصرف وذلك بالاستناد الى طريقة تعادل القوة الشرائية وطريقة الميزان

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

المختلفة وبالذات تلك التي اتخذت قرارات بتخفيض قيمة عملاتها (رفع سعر الصرف الأجنبي) والذي يعد صدمة في سعر الصرف . وعليه فان دراسة دقة هذه القرارات تعد بمثابة تقويم لسياسة سعر الصرف في تلك الدول تبين مدى توافق قراراتها مع بعض الأسس الاقتصادية التي تبنى عليها عملية اختيار نظام الصرف.

وتركز مشكلة الدراسة على عملية تحديد سعر الصرف الاسمي لدولة ما والتي تتم على وفق رؤية السلطات النقدية فيها وغالبا ما تكون هذه الرؤية غير متوافقة مع الظروف الاقتصادية والنقدية لها ، مما يضطر هذه الدولة الى تغيير سعر صرف عملتها والتي تواجه بتغييرات في عملات الشركاء التجاريين مما يجعل عمليات التغيير غير ذات جدوى ، وعليه فان عملية التحديد ينتابها الغموض وتشوبها الضبابية ويترتب عليها العديد من المشاكل ولاسيما ما يصيب القطاع التجاري منها ومستويات الأسعار والنشاط الاقتصادي ، وما يؤكد وجود المشكلة في الدول الأربع المدروسة (الباكستان و كينيا والمغرب و المكسيك) هو تخفيض قيمة عملاتها.

ويهدف البحث الى دراسة سعر الصرف الاسمي في الدول ذات نظام الصرف الثابت ومنها الدول المدروسة وقرارات تخفيض قيمة

الشريكة تجاريا ، إذ تعتمد السلطات النقدية في تحديد نظام الصرف المناسب لعملتها على أسس ومعايير معينة كالقدرة المالية للدولة وميزانها التجاري وعلاقتها مع الشركاء التجاريين او أحيانا تتخذ الدول نظاما للصرف دون الاعتماد على أي أساس اقتصادي بل أبقت كما كان متبعها في نظام برتن وودز دون أن تجري تغييرا في هذا النظام بما يتناسب وطبيعة اقتصاداتها ، وهذا ينجم عنه عدم الدقة في تحديد سعر الصرف الاسمي مما يجعل الاقتصاد معرضا لهزات اقتصادية وصدمة نقدية، لذ تلجا العديد من الدول الى تغيير في قيمة عملاتها بين الحين والآخر ، ولتجنب هذه الهزات فان على الدول دراسة معايير أكثر دقة في تحديد سعر الصرف كنظرية تعادل القوة الشرائية والميزان التجاري باعتبارهما يتسمان بواقعية ووضوح كبير، او أية طريقة أخرى لتبني نظام صرف لعملتها. وتأتي أهمية البحث من أن ضرورة تحديد سعر الصرف المنسب لأنه يؤثر على التوازن لداخلي والخارجي للدولة فضلا عن تأثيره على اقتصادات الدول الشريكة تجاريا لها ، لذا فالدقة والانضباط في مستوياته له آثار ايجابية على الوضع الاقتصادي العام والاختيار غير الصحيح يسبب الكثير من المشاكل التي تنعكس سلبا على التجارة الخارجية للدولة . وتركز هذه الدراسة على نظم الصرف الثابتة في الدول

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

كونها تسيطر على هذا النمط من أسعار الصرف باختيارها للنظام الثابت للصرف ، وتكون الصدمة إما بتخفيض قيمة العملة Devaluation (رفع سعر الصرف الأجنبي) أو برفع قيمة العملة Evaluation (خفض سعر الصرف الأجنبي) والصدمة الأكثر شيوعا في هذا الميدان هي التخفيض أي رفع سعر الصرف الأجنبي.

١ . ١ . ١ . صدمة رفع سعر الصرف

(تخفيض قيمة العملة Devaluation)

يعرف رفع سعر الصرف الأجنبي (تخفيض قيمة العملة) بأنه زيادة عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي، وهذا يعني تغيير قيمة العملة المحلية لتصبح أقل مقارنة بالعملة الأخرى. إن التخفيض هو إجراء تتخذه السلطات النقدية ويختلف عن الانخفاض Depreciation في قيمة العملة والذي يحصل نتيجة الاختلال بين العرض والطلب عليها.

وعادة ما تكون هناك أهداف محددة بتبنيها السلطات من وراء تخفيض قيمة عملتها يأتي في مقدمتها تشجيع الصادرات والحد من الاستيرادات ، ويترتب على هذا الهدف الرئيس جملة من الأهداف المشتقة وهي^١:-

العملة فيها بوصفها صدمات رفع سعر الصرف ، واحتساب سعر الصرف بطريقة تعادل القوة الشرائية وطريقة الميزان التجاري ، ومن ثم مقارنة دقة قرارات رفع سعر الصرف ومدى اتفاقها مع السعيرين المحسوبين بتلك الطريقتين.

ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن سعر الصرف الاسمي في الدول الأربع المدروسة والتي خفضت قيمة عملاتها غير متوافق مع أسعار الصرف المحتسبة بطريقة تعادل القوة الشرائية وطريقة الميزان التجاري).

المبحث الأول / صدمات سعر الصرف الأجنبي

تعد صدمات سعر الصرف الأجنبي Foreign Exchange Rate Shocks مكملة للصددمات النقدية وأحيانا تكون جزءا منها ، وبعد أن استعرضنا الخلفية النظرية لاقتصاديات سعر الصرف لابد من الإشارة الى الصدمات التي يتعرض لها . تتقسم الصدمات في هذا الميدان على قسمين على وفق طبيعة أسعار الصرف وهي الصدمات التي يتعرض لها سعر الصرف الثابت والصددمات التي يتعرض لها سعر الصرف المرن .

١ . ١ . ١ . صدمات سعر الصرف الثابت

تأتي الصدمات الى هذا السعر عادة بتخطيط من السلطات النقدية بتغيير سعر الصرف إداريا

١ - ينظر في ذلك

خدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

وعليه فان الدولة ستقدم على إجراء عملية تخفيض قيمة العملة أو صدمة رفع سعر الصرف تحت مجموعة من الشروط:^٢

- ١- استقرار مستويات الأسعار المحلية .
- ٢- تحقق شرط مارشال - ليرنر Marshall-Lerner والذي يقضي بان يكون مجموع مرونة الطلب على الاستيرادات ومرونة الطلب الأجنبي على الصادرات اكبر من الواحد.
- ٣- لا بد وان يكون هناك طاقات إنتاجية معطلة تسمح بزيادة التصدير للاستفادة من عملية التخفيض.
- ٤- عدم قيام الشركاء التجاريين بإجراء مماثل بتخفيض عملاتهم.

- ١- معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ولاسيما العجز في الميزان التجاري.
- ٢- توفير العملة الصعبة للمساهمة في زيادة الاحتياطيات الأجنبية أو معالجة المديونية وغيرها.
- ٣- زيادة الإنتاج السلعي في القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتصدير وزيادة الكفاءة من خلال التخصيص الأفضل للموارد المحلية.
- ٤- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية ولاسيما السلع القابلة للتصدير نتيجة انخفاض تكاليف إنتاجها وانخفاض أسعارها عن مثيلتها الأجنبية.
- ٥- تحسين مستوى التشغيل وتقليل البطالة من خلال تحريك الاستثمارات في قطاع السلع القابلة للتصدير ومن ثم في الاقتصاد برمته.
- ٦- الحصول على أرباح إعادة تقويم الذهب المستعمل غطاءً للعملة في قاعدة الذهب.

محمد خالد الحريري ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، جامعة دمشق، ١٩٩٢، ص١١٦.

جونسون اوموثوند ، تخفيض سعر العملة وتوسيع الصادرات ، مجلة التمويل والتنمية مجلد /٢٤ ، العدد/ ١ ، ١٩٨٧، ص٢٤.

جونسون اوموثوند ، تخفيض سعر العملة والواردات ، مجلة التمويل والتنمية مجلد /٢٤ ، العدد/ ٢، ١٩٨٧، ص٢٠.

^٢ مولاي بو علام ، سياسات سعر الصرف في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٥، ص٣٥.

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

١- ستكون زيادة الصادرات كبيرة إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي عليها كبيرة ، أما إذا كان الطلب الأجنبي عليها غير مرن فلن تزيد الصادرات.

٢- ستخفيض الصادرات بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة إذا كانت مرونة العرض المحلي معدومة ، أما إذا كان العرض المحلي مرن فان الصادرات سترتفع.

٣- التخفيض سيكون فعالا إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات تامة ومرونة العرض المحلي تامة أيضا.

٤- لن يؤثر التخفيض إذا اتسمت المروناتان بالجمود.

١ . ١ . ٢ . صدمة خفض سعر الصرف (رفع قيمة العملة Evaluation)

يشير هذا الإجراء الى تقليل عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة لقاء وحدة واحدة من الصرف الأجنبي وهذا يعني رفع قيمة العملة المحلية . إن خفض سعر الصرف أو رفع قيمة العملة يخفض من درجة تنافسية السلع القابلة للتصدير في الأسواق الدولية (مع مراعاة مبدأ المرونات) وبالتالي يقلل كمية الصادرات مقابل زيادة في كمية الاستيرادات الأمر الذي قد يدفع المقيمين الى تحويل طلبهم على السلع المنتجة محليا نحو تلك السلع المستوردة والتي تبدو لهم

وعادة ما يعول على دراسة المرونات عند التفكير بإحداث هذه الصدمة ، وهنا يمكن إيراد مساهمة جوان روبنسون Joan Robinson ٣ فقد أشارت الى أن هناك أربعة أنواع من المرونات هي التي تحكم عملية التخفيض والتي تتص على :-

١- مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات
The Foreign Elasticity of Demand
For Exports

٢- المرونة المحلية للعرض
The Home Elasticity of Supply . والتي تؤثر في مرونة الطلب على السلع القابلة للتصدير
Exportable Goods .

٣- المرونة الأجنبية لعرض الاستيرادات
Supply For The Foreign Elasticity of
Imports

٤- المرونة المحلية للطلب على الاستيرادات
The Home Elasticity of Demand . والتي تؤثر بالمرونة المحلية لعرض السلع المنافسة
Rival Commodities .

ووفقا لهذه المرونات الأربع سيكون اثر التخفيض كالاتي:

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

الارتفاع في سعر الصرف (ER) (تخفيض قيمة العملة) يؤدي الى ارتفاع في صافي الصادرات. لنفترض بان صافي الميزان التجاري (N) يتكون من الفرق بين الصادرات (X) والاستيرادات (M) كما في المعادلة (1):

منخفضة السعر وما يترتب على هذا السلوك من عواقب تمتد الى المتغيرات الاقتصادية الأخرى ولكن ذلك لا يخلو من فوائد إذ أن الأصول المالية المحلية ستصبح مرغوبة من قبل الأجانب كونها أصبحت مقومة بعملة مرتفعة القيمة وبذلك يزداد تدفق الأموال نحو الداخل وعكس هذا يحصل عند رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة). وكذلك فان تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) يعد واحدا من الطرق المهمة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات إذا كان يعاني من الفائض وإعادته الى حالة التوازن . وان الشرط الأساسي لفاعلية هذا الإجراء هو قيد مارشال - ليرنر الذي يقضي بان يكون مجموع مرونتي الصادرات والاستيرادات اكبر من الواحد؛ فضلا عن المرونة التي سبق وان اشرنا ليها والتي ناقشتها جوان روبنسون لضمان فاعلية هذه السياسات وإجراءاتها.

١ . ١ . ٣ . احتساب صدمة سعر الصرف

الثابت (تخفيض قيمة العملة) حسب

الميزان التجاري

تستطيع السلطات النقدية احتساب معدل تخفيض العملة الذي ترغب القيام به باستعمال شرط مارشال - ليرنر الأنف الذكر والذي يؤكد على أن

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

$$N = X - ER * M \dots\dots\dots 1$$

وعندما يكون الميزان التجاري في حالة توازن تصبح :

$$X = ER * M \dots\dots\dots 2$$

وعند اخذ التغير لطرفي المعادلة (1) مع ملاحظة أن التغير في الحد الثاني من الطرف الأيمن يتكون من تغير الاستيرادات وسعر الصرف:

$$\Delta N = \Delta X - (ER\Delta M + M\Delta ER) \dots\dots\dots 3$$

بالقسمة على (X)

$$\frac{\Delta N}{X} = \frac{\Delta X}{X} - ER \frac{\Delta M}{X} - M \frac{\Delta ER}{X} \dots\dots\dots 4$$

ويقسمة المعادلة (2) على (X) نحصل على

$$1 = \frac{ER}{X} * M \dots\dots\dots 5$$

ويقسمة طرفي المعادلة (5) على (M)

$$\frac{1}{M} = \frac{ER}{X} \dots\dots\dots 6$$

ومنها نحصل على

$$\frac{1}{ER} = \frac{M}{X} \dots\dots\dots 7$$

وبتعويض المعادلة (6) و (7) في (4) نحصل على

$$\frac{\Delta N}{X} = \frac{\Delta X}{X} - \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta ER}{ER} \dots\dots\dots 8$$

$$\frac{\Delta ER}{ER} = \frac{\Delta X}{X} - \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta N}{X} \dots\dots\dots 9$$

للوصول الى الأهداف المرغوبة في ظل الشروط
أنفة الذكر.

ولابد من التنويه الى انه تم استعمال هذه الطريقة
في تحديد الصدمة لثبات سعر الصرف أولاً،
ولأن تغييره يعتمد على رغبة السلطة النقدية ثانياً

وبمعلومية حدود الجانب الأيمن من المعادلة
والتي تمثل رغبات السلطة في معدل الصادرات
والاستيرادات والموقف النهائي للميزان التجاري
نستطيع معرفة نسبة أو معدل رفع سعر الصرف
الذي يشكل الصدمة التي تستخدمها السلطة

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

(١%) وان زيادة الصادرات المرغوبة هي (٣%)
فان نسبة التخفيض أو رفع سعر الصرف وعلى
وفق المعادلة (٩) تكون كالاتي :

$$\frac{\Delta ER}{ER} = 3 - (-1) - 2 = 2\%$$

الصرف بغية تصحيح الاختلال في ميزان
المدفوعات أو كسب مزيد من الحصة التجارية
في الأسواق العالمية ويمكن الحصول على
مؤشر تقريبي يمكن الاسترشاد به من خلال هذا
المبدأ على الرغم مما يكتنفه من صعوبات في
توقيع الشروط والفروض التي يتطلبها التقدير من
خلاله.

إن الصيغة العامة لمبدأ تعادل القوة الشرائية هي
إن سعر الصرف بين عمليتي بلدين يساوي نسبة
الرقم القياسي للأسعار فيهما ، فمثلا ، ليكن a
بلدنا (العراق) و b البلد الأجنبي (الولايات
المتحدة الأمريكية) و Rab سعر الصرف
الأجنبي بدلالة عملتنا (ID/\$) ، يمكن كتابة
الصيغة العامة للمبدأ كالاتي:

$$Rab = \frac{Pa}{Pb} \dots\dots\dots 1$$

حيث تمثل Pa الرقم القياسي للأسعار في القطر a و Pb الرقم القياسي للأسعار في القطر b و Rab
سعر الصرف الاجنبي بدلالة عملة البلد a.

،وانه غير خاضع لآليات السوق كما في سعر
الصرف المرن ثالثا.

فإذا كان التحسن المرغوب في الميزان التجاري
(٢%) وان تخفيض الاستيرادات المرغوب هو

أي انه يتم رفع سعر الصرف الأجنبي بنسبة
(٢%) للحصول على النتائج المرغوبة ، وهنا لا
يتوقع أن تكون النتائج دقيقة وإنما بشكل تقريبي
إذ أن هناك متغيرات لا يمكن التأكد منها وهي
ردود أفعال الشركاء التجاريين الذين قد
يستعملون أسلوب رفع سعر الصرف (خفض قيم
عملاتهم) للتخلص من الآثار التي تترتب على
التجارة معهم .

١ . ١ . ٤ . صدمة سعر الصرف الثابت

المحتسبة حسب تعادل القوة الشرائية

يعد مبدأ تعادل القوة الشرائية Purchasing
Power Parity من المبادئ المهمة في تفسير
تقلبات سعر الصرف الأجنبي ولكن ليس من
السهل معرفة كمية التخفيض أو الرفع لسعر

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

فإذا كان مستوى الأسعار في العراق ضعف مستوى الأسعار في الولايات المتحدة فإن سعر الصرف سيكون دينارين لكل دولار واحد (2 ID/\$) مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ووجود حرية تامة للتجارة وعدم وجود تكاليف نقل .

ولتحويل الصيغة العامة الى صيغة نسبية ، نفترض إن فترة الأساس (٠) والمقارنة (١) فستكون المعادلة كالتالي:

$$\frac{Rab1}{Rab0} = \frac{Pa1/Pa0}{Pb1/Pb0} \dots\dots\dots 2$$

السلطات النقدية لا تتدخل في اغلب الأحيان بشكل مباشرة في خفض أو رفع سعر الصرف (قيمة العملة) بل إن التغيرات تطال عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه أو عرض العملة المحلية والطلب عليها وتأتي هذه التغيرات أما بفعل أدوات تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على العرض والطلب النقدي أو بفعل التحركات الناجمة عن آلية السوق بحيث تدفع سعر الصرف نحو التحرك ارتفاعا وانخفاضا.

إن المصطلحات التي تشير الى عملية التغير في سعر الصرف المرن هي الانخفاض Depreciation والارتفاع Appreciation وهي تختلف عن تلك المصطلحات التي تم استعمالها في سعر الصرف الثابت إذ أن الدلالة اللغوية لهذه المصطلحات تشير الى أن سعر الصرف هو الذي ينخفض أو يرتفع بينما هناك يأتي التخفيض أو الرفع بفعل فاعل وهو عادة

وبناءً عليه فإن التغير في سعر الصرف (صدمة سعر الصرف) يجب أن يساوي التغير في الأسعار النسبية . وعند الانطلاق من حالة التوازن فإن الارتفاع في الأسعار بنسبة (١٠٠%) يستوجب إحداث صدمة رفع سعر الصرف مقدارها (١٠٠%) (تخفيض قيمة العملة). و لا بد من التتويه الى أن طريقة احتساب الصدمة بهذه الصيغة تكون صحيحة عندما يكون سبب الاختلال هو التضخم في البلدين مع ثبات العوامل الأخرى على حالها (كالتغيرات التكنولوجية و العرض السلعي و الأذواق وحركات رؤوس الأموال ...الخ) فضلا عن وجود اختلاف في المستوى العام للأسعار بين البلدين ويكون الهدف هو معالجة الاختلال الناجم عنه .

١ . 2. صدمات سعر الصرف المرن

إن صدمات سعر الصرف المرن تختلف كليا عن صدمات سعر الصرف الثابت إذ أن

صدّات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

جهات محددة وليس بفعل آليات العرض والطلب.
ويقاس مقدار التغير في سعر الصرف بالطريقة الآتية:

$$C = \frac{Et - Et - 1}{Et - 1} * 100 \dots\dots\dots 1$$

حيث تمثل C التغير في سعر الصرف و Et-1 سعر الصرف القديم و Et سعر الصرف الجديد
فلو تغير قيمة الدينار مقابل الدولار من (2 ID/\$) الى (4 ID/\$) فستكون قيمة الارتفاع في سعر
الصرف هي (١٠٠%) حسب المعادلة السابقة:

$$C = \frac{4 - 2}{2} * 100 = 100\% \dots\dots\dots 2$$

أما لو تغيرت قيمة الدينار باتجاه الارتفاع Appreciation من سعر صرف كان مقداره (8 ID/\$) الى
(4 ID/\$) فان قيمة التغير تكون :

$$C = \frac{4 - 8}{8} * 100 = -50\% \dots\dots\dots 3$$

أي أن سعر الصرف انخفض بمقدار (٥٠%) وعادة ما تبيّن الإشارة السالبة الانخفاض في سعر الصرف
والموجبة الارتفاع فيه.

أما قياس الصدمات في سعر الصرف المرّن فيتم من خلال البواقي Residuals في معادلة سعر
الصرف، فلو كانت العوامل المؤثرة في سعر الصرف هي التضخم (IN) والنمو في الناتج (G) وسعر
الفائدة (r) فسيتم تقدير المعادلة قياسياً كالآتي:

$$Ex = a + b1IN + b2G + b3r + U \dots\dots\dots 4$$

وتكون الصدمات هي البواقي U أي أنها المؤثرات في سعر الصرف من غير تلك المتغيرات المحسوبة
(التضخم والنمو وسعر الفائدة) . وعادة ما تكون هذه الصدمات ايجابية أو سلبية .

صدمات أسعار الصرف الثابتة الاسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

لمقارنتها مع الصدمات الفعلية لأسعار الصرف الاسمية التي أجرتها السلطات النقدية في باكستان وكينيا والمغرب والمكسيك لبيان دقة القرارات المتخذة ومدى قربها او بعدها من تلك المحسوبة .

٢ . ١ . احتساب صدمة سعر الصرف بطريقة تعادل القوة الشرائية

إن الصيغة العامة لمبدأ تعادل القوة الشرائية هي إن سعر الصرف بين عمليتي بلدين يساوي نسبة الرقم القياسي للأسعار فيهما ، فلنفترض أن هناك بلدين هما (a و b) وان Pa هي الرقم القياسي للأسعار في القطر a و Pb هي الرقم القياسي للأسعار في القطر b وان Rab سعر الصرف الأجنبي في البلد a بدلالة عملة البلد b، ومنه يمكن كتابة الصيغة العامة للمبدأ كالتالي:

$$Rab = Pa / Pb$$

عملها الدولار هي العملة العالمية التي تحسب أسعار الصرف بالاعتماد عليها فضلا عن أن الدول الأربع اتخذت من الدولار عملة التدخل لعملاتها.

المبحث الثاني / الطرق العملية لاحتساب صدمات سعر الصرف الأجنبي للدول المدروسة

إن هذا المبحث يركز على صدمات سعر الصرف الثابت كون الدراسات التي تناولت هذا الجانب تتميز بشحنتها ومحدوديتها بعكس صدمات سعر الصرف المرن التي حازت على الاهتمام الأكبر وأصبح حظها وافرا من الدراسات العربية والأجنبية ، وعليه فإن الغاية التي يرمي الى تحقيقها هذا المبحث هي تحديد الطرق العملية لحساب صدمات سعر الصرف الأجنبي المرغوبة على وفق المتغيرات المحددة باستخدام طريقة تعادل القوة الشرائية وطريقة الميزان التجاري . إن هاتين الطريقتين تعطينا نتائج تقديرية لأفضل أسعار الصرف المحسوبة بهما والتي نستخلص منها تقدير الصدمات المثلى

ولقد تم اعتماد المستوى العام للأسعار بمقياس الرقم القياسي لأسعار المستهلك لكل بلد من البلدان الأربع بوصفه Pa والرقم القياسي لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة بوصفه Pb لان

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

المعادلة الى رغبات السلطة في معدل الصادرات والاستيرادات والموقف النهائي للميزان التجاري والتي نستطيع من افتراضها معرفة نسبة أو معدل التغير في سعر الصرف الذي يشكل الصدمة التي تستخدمها السلطة للوصول الى الأهداف المرغوبة في ظل الشروط آنفة الذكر.

٢ . 2. احتساب صدمة سعر الصرف

بطريقة الميزان التجاري

تم الاعتماد على المعادلة (٩) في احتساب الصدمات لسعر الصرف الأجنبي للدول المدروسة وذلك بهدف الوصول الى النسبة المرغوبة للصدمة في سعر الصرف الأجنبي أي التغير المرغوب في قيمة العملة. وتشير هذه

$$\frac{\Delta ER}{ER} = \frac{\Delta X}{X} - \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta N}{X}$$

٢ . ٣. احتساب المتغيرات المرغوبة

ينطلق البحث في احتساب الصادرات والاستيرادات المرغوبة من قيمتهما التي تجعل الميزان التجاري في حالة توازن أي أن الصادرات المرغوبة تساوي الاستيرادات المرغوبة وكما يأتي:

١- الصادرات المرغوبة x_d : يتم احتساب الصادرات المرغوبة بافتراض انها تساوي الصادرات الحقيقية x للبلاد مضافا إليها نصف العجز في الميزان التجاري DF للبلاد وعلى وفق المعادلة الآتية :

$$x_d = x + (1/2 * DF)$$

٢- الاستيرادات المرغوبة M_d : يتم احتساب الاستيرادات المرغوبة بافتراض أنها تساوي الاستيرادات الحقيقية M للبلاد مطروحا منها نصف العجز في الميزان التجاري DF للبلاد وعلى وفق المعادلة الآتية :

$$M_d = M - (1/2 * DF)$$

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

تعد الروبية Rupay العملة الوطنية في باكستان وقد أقدمت الحكومة الباكستانية على تخفيض قيمة الروبية في عام ١٩٨٢ نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي في البلاد ويشكل هذا التخفيض الصدمة التي اتخذتها السلطات النقدية الباكستانية لرفع سعر الصرف الأجنبي أمام الروبية. واتسمت معدلات النمو في سعر الصرف الاسمي بالثبات المطلق خلال المدة المحصورة بين (١٩٧٦-١٩٨١) اذ لم تشهد أي تغير كما يظهرها الجدول (١)، ألا إنه بدأ بالارتفاع التدريجي خلال الأعوام الأولى من عقد الثمانينات فبلغ في عام ١٩٨٢ (٠,١٩٦٩٧) متأثراً بتخفيض قيمة العملة المطبق في العام ذاته ، ثم بدأ يتأرجح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى خلال الأعوام اللاحقة ، فبلغ في عام ١٩٨٩ (٠,١٤١١١١) ، وقد شهد معدلات نمو سالية خلال الأعوام (٢٠٠٢،٢٠٠٣) اذ بلغ (-٠,٣٥٦٩)، مرتفعاً بمعدلات نمو طفيفة . وجاءت هذه التقلبات في سعر الصرف نتيجة للضغوط المتولدة على الروبية والتي لم تستطع السلطات النقدية التصدي لها والاحتفاظ بسعر صرف ثابت خلال المدة التي تلت عام ١٩٨٢،

٣- التغير المرغوب بالميزان التجاري نفترضه ١% سنوياً تتساوى فيه الصادرات والاستيرادات وقد تم احتساب الصادرات المرغوبة والاستيرادات المرغوبة بهذه الطريقة للوصول الى ميزان تجاري متوازن وينمو بمعدل ثابت.

لقد تم اختيار أربع دول هي الباكستان وكينيا والمغرب والمكسيك بوصفها ميدان للبحث وذلك لان هذه الدول اتبعت نظام الصرف الثابت لعملاتها أولاً، ولأنها رفعت سعر الصرف (خفضت قيمة عملاتها) وأحدثت صدمات عمدية لسعر الصرف ، ثانياً وكذلك لأنها دول نامية ولكل منها ظروفها الاقتصادية ووضعها التجاري الخاص ثالثاً ، وستتم دراسة هذه الدول الأربع كلا على انفراد من خلال دراسة سعر الصرف الاسمي واحتساب سعر الصرف على وفق طريقة تعادل القوة الشرائية وطريقة الميزان التجاري ومقارنة هذه الأسعار الثلاثة بشكل عام ومن ثم مقارنة دقة الصدمة التي اتخذتها السلطات النقدية فيها ومدى دقتها والحاجة إليها على وفق السعيرين المحتسبين ومن ثم بيان صحة الصدمة وتوقيت اتخاذ القرار لتنفيذها.

المبحث الثالث / احتساب صدمات سعر

الصرف الأجنبي للدول المدروسة

٣ . ١ . الباكستان

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

الشرائية (٣,٥٨% ، ٧,١١% ، ٦,٤٥%
٩,٣٨%) للاعوام المذكورة اعلاه، واستمر
الافتراق بينهما للاعوام المتبقية من المدة
المدروسة. ويلاحظ إن سعر الصرف المحتسب
استنادا الى طريقة تعادل القوة الشرائية كان
يتحرك بانتظام ومن دون صدمات كبيرة طوال
المدة المدروسة مما يشير الى انه كان على
السلطة النقدية إتباع نظام أكثر مرونة لاستيعاب
التغيرات في سعر الصرف وتجنب التثبيت الذي
أجبرت السلطات على التخلي عنه عام ١٩٨٢
الى نهاية المدة المدروسة ، وما يؤكد هذا إن
سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف المحتسب
وفقا للقوة الشرائية استمرا في التزايد حتى نهاية
المدة المدروسة.

٣ . ١ . ٢ . تحليل صدمات سعر الصرف المحسوب بطريقة الميزان التجاري

شهد معدل التغير في سعر الصرف
المحسوب بالاستناد الى الميزان التجاري تقلبات
شديدة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى
خلال المدة المدروسة ، فبعد إن شهد ارتفاعاً في
عامي (١٩٧٩ ، ١٩٨٠) إذ بلغ (٦٦,٩١٨% ،
٦٢,٩٥٤%) ، أنخفض في عام ١٩٨٢ ليصل
الى (٩,١٧١%) ، ثم شهد تذبذباً في الاعوام
اللاحقة بين الارتفاع والانخفاض ، فأخفض
انخفاضاً كبيراً خلال عامي (١٩٩٨ ، ١٩٩٩) إذ

٣ . ١ . ١ . تحليل صدمات سعر الصرف

على وفق طريقة تعادل القوة الشرائية

شهد سعر الصرف بالاستناد الى تعادل القوة
الشرائية ثباتاً نسبياً خلال الاعوام الاولى من
المدة المدروسة إذ تراوح بين (٠,٢٤٤٤٤٤ -
٠,٢٩٨) خلال الاعوام (١٩٧٩-١٩٩٠) كما
يوضح ذلك الجدول (١) ، ألا إنه بدأ يرتفع
تدريجياً خلال الاعوام اللاحقة فبلغ (١) في
عام (٢٠١٠) ، وقد اتسم سعري الصرف الاسمي
والمستند الى تعادل القوة الشرائية بالتناسق في
سلوكهما خلال الاعوام الاولى من المدة
المدروسة ، اذ ان كلا السعريين شهد ارتفاعا
نسبياً في قيمته المطلقة ، بالرغم من اختلافهما
في مستوى التقلبات في معدل التغير ، ففي عام
(١٩٨٢) ارتفع سعر الصرف الاسمي متأثراً
بتخفيض قيمة العملة الباكستانية اذ بلغ
(١١,٨٥) روبية للدولار في حين حافظ سعر
الصرف المستند للقوة الشرائية على مستوياته
السابقة ، واستمر الاختلاف في السعريين بشكل
كبير خلال الاعوام الاولى من عقد التسعينات، اذ
بلغت نسبة التغير في سعر الصرف الاسمي
(٥,٦٩٦٢% ، ٩,٦٢٦٩% ، ٥,٣٧٨٢% ،
٨,٧٥١٣%) خلال الاعوام (١٩٩٠ ، ١٩٩١ ،
١٩٩٢ ، ١٩٩٤) على التوالي ، في حين بلغت
نسبة التغير في سعر الصرف المستند على القوة

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

٣ . ٣,١ . خلاصة تحليل الصدمات في

الباكستان

إن الخلاصة النهائية التي يمكن الوصول إليها من قراءة أسعار الصرف الثلاث المحتسبة بطرق مختلفة هي:

١- واجه سعر الصرف الاسمي صدمة مقصودة من قبل السلطة النقدية عندما رفعته (خفضت قيمة العملة) ومن ثم تخلي الباكستان عن نظام الصرف الثابت نتيجة للضغوط المتولدة على الروبية من جراء التثبيت وتحولها الى نظام الصرف الزاحف الذي يعد أكثر مرونة من سابقه وكانت اقل قيمة في معدل التغيير (-٣,٥٦%) في عام ٢٠٠٢ وأعلى قيمة (٤٥,١٩%) في عام ١٩٨٦ ، وهذا الفارق الكبير بينهما (٤٨,٧٥%) يشير الى حجم الصدمات التي تعرض لها سعر الصرف الاسمي .

٢- إن سعر الصرف المحتسب على وفق طريقة تعادل القوة الشرائية اخذ بالتزايد التدريجي طوال المدة المدروسة (١٩٧٦-٢٠١٣) وهذا يعكس المقارنة بين مستوى الأسعار في داخل البلد وخارجه وكانت نسب التغيير فيه تراوحت بين اقل قيمة (-٢,٨١%) في عام ١٩٧٩ وأعلى قيمة (٩,٣٨%) في عام ١٩٩٥ ، إن

بلغ (٣,٥٣٨% ، ٨,٥٥٧%) ، ليستمر التقلب في مستوياته خلال الاعوام المتبقية من المدة المدروسة. ويتضح من خلال بيانات سعري الصرف الاسمي والمستند الى الميزان التجاري والمبينة في الجدول ذاته عدم التناسق والتطابق في مستوياتهما خلال المدة المدروسة ، إذ اتسمت معدلات نمو سعر الصرف الاسمي بالانخفاض مقارنة بمعدلات نمو سعر الصرف المستند الى الميزان التجاري ، وبرز اختلافاً كبيراً بينهما خلال عام ١٩٨٢ إذ بلغ التغيير في سعر الصرف الاسمي (١٩,٦٩٧%) متأثراً بتخفيض قيمة العملة المطبق في العام ذاته ، في حين بلغ التغيير في معدل التغيير في سعر الصرف المستند للميزان التجاري (٩,١٧١%) للعام ذاته ، إلا إن مستوياتهما اقتربت خلال العام ١٩٩٩ إذ بلغ سعر الصرف الاسمي (٩,٨٧٧٩%) للعام المذكور ، في حين بلغ التغيير في سعر الصرف المستند للميزان التجاري (٨,٥٥٧%) للعام المذكور أعلاه ، إلا إن كلا السعريين انخفضا في عام ٢٠٠٢ إذ هبط النمو في سعر الصرف الاسمي الى معدلات سالبة بلغت (-٣,٥٦٩%) للعام المذكور ، في حين انخفض معدل تغيير سعر الصرف للميزان التجاري الى (٠,١٢,٦٩١%) للعام ذاته عن العام السابق.

صدمات أسعار الصرف الثابتة الاسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

هذا الفارق القليل يعكس هدوء الصدمات التي انتابت هذا السعر .

٣- إن سعر الصرف المحتسب على وفق طريقة الميزان التجاري لم يكن مستقرا باتجاه معين بل شهد تقلبات مختلفة اذ نجده مرة يتزايد وأخرى يتناقص فكانت اقل قيمة لمعدل التغير فيه بلغت (٣,٥٣%) في عام ١٩٩٨ وأعلى قيمة (٦٣,٣٧%) في عام ١٩٧٩ ، إن هذا الفارق الكبير جدا بين القيمتين والبالغ

٤- إن اتخاذ السلطات النقدية الباكستانية قرار التخلي عن تثبيت سعر الصرف جاء صحيحا ولكنه متأخر اذ أن السعرين المحسوبين من تعادل القوة الشرائية والميزان التجاري يشيران منذ بداية المدة المدروسة الى ضرورة عدم تثبيت الروبية والسماح لسعر الصرف الأجنبي بالتحرك أمامها.

جدول (١) أسعار الصرف الاسمية والمحسوبة في الباكستان

السنة	سعر الصرف الاسمي (روبية/دولار)	معدل التغير في سعر الصرف الاسمي %	سعر الصرف من تعادل القوة الشرائية (روبية/دولار)	معدل التغير بسعر الصرف من تعادل القوة الشرائية %	معدل التغير بسعر الصرف من الميزان التجاري %
1976	9.9		0.24636		
1977	9.9	0.0000	0.25504	3.5233	13.311
1978	9.9	0.0000	0.25151	-1.3841	30.741
1979	9.9	0.0000	0.24444	-2.8110	66.918
1980	9.9	0.0000	0.24101	-1.4032	62.954
1981	9.9	0.0000	0.2446	1.4896	29.084
1982	11.85	19.6970	0.24379	-0.3312	9.171
1983	13.12	10.7173	0.25142	3.1297	47.406
1984	14.05	7.0884	0.25588	1.7739	22.495
1985	15.93	13.3808	0.26105	2.0205	21.879
1986	16.65	4.5198	0.26481	1.4403	26.669
1987	17.4	4.5045	0.26756	1.0385	20.407
1988	18	3.4483	0.28007	4.6756	42.969
1989	20.54	14.1111	0.2877	2.7243	30.356
1990	21.71	5.6962	0.298	3.5801	42.859
1991	23.8	9.6269	0.3192	7.1141	17.091
1992	25.08	5.3782	0.33981	6.4568	52.633

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

26.232	6.8215	0.36299	12.0813	28.11	1993
13.542	9.3859	0.39706	8.7513	30.57	1994
44.504	9.2807	0.43391	3.5002	31.64	1995
41.072	7.3149	0.46565	14.0329	36.08	1996
20.235	8.8070	0.50666	13.9412	41.11	1997
3.538	4.5178	0.52955	9.5840	45.05	1998
8.557	1.9583	0.53992	9.8779	49.5	1999
26.659	0.9298	0.54494	8.3838	53.65	2000
37.599	0.3633	0.54692	15.4334	61.93	2001
12.691	1.6602	0.556	-3.5690	59.72	2002
20.835	0.6043	0.55936	-3.2990	57.75	2003
43.204	4.7054	0.58568	0.8831	58.26	2004
51.012	5.4176	0.61741	2.1456	59.51	2005
55.887	4.6468	0.6461	1.2771	60.27	2006
7.952	4.5504	0.6755	0.7798	60.74	2007
48.434	15.8964	0.78288	15.9039	70.4	2008
23.609	13.9868	0.89238	16.0653	81.71	2009
30.861	12.0599	1	4.2590	85.19	2010
46.397	8.4500	1.0845	1.3499	86.34	2011
18.475	7.4975	1.16581	8.1770	93.4	2012
26.709	6.1777	1.23783	8.8758	101.69	2013

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

السحب الخاصة ، وفي عام ١٩٨٢ تم التحول الى نظام سعر الصرف الزاحف (Crawling Peg) وفقا للبلد الشريك تجاريا ، وفي عام ١٩٩٠ اتبع نظام سعر الصرف المزدوج ، فالسعر الرسمي منهما يتم تحديده وفقا الى سوق الصرف الأجنبي بين البنوك وبحرية أكثر ، وفي عام ١٩٩٣ دمج هذين السعريين بسعر واحد معوم بحرية على الرغم من تدخل البنك المركزي في هذا التحديد بدرجات مختلفة وبكثافة تعتمد

٣ . ٢ . كينيا

يعد الشلنك Shilling العملة الوطنية في كينيا ، وقد تم استخدام سعر الصرف كأداة مهمة في السياسات الاقتصادية خصوصا في تحسين المنافسة الدولية وتقليل الاستيرادات ، وبسبب عدم تطابق سياسة سعر الصرف مع السياسات الكلية الاخرى إذ أن محصولتها ليست ناجحة بالكامل ، ففي عام ١٩٧٥ تحولت كينيا من تثبيت عملتها بالدولار الى تثبيتها بسلة حقوق

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

٣ . ٢ . ١. تحليل صدمات سعر الصرف

على وفق طريقة تعادل القوة الشرائية

شهد سعر الصرف المستند الى تعادل القوة الشرائية ثباتا نسبيا خلال الاعوام الاولى من المدة المدروسة ، إذ تراوح بين (٠,٠٧,٥٢٥ - ٠,٠٧٤١) خلال الاعوام (١٩٧٨-١٩٨١) ، ألا أنه بدأ يرتفع تدريجيا خلال الاعوام اللاحقة بنسب طفيفة ، إذ بلغ في عام ١٩٩٢ (٠,٢٠٦٨٤) ، ليصل الى (٠,٩٧٧٦٤) في عام ٢٠٠٩. وقد اتسم سلوك سعري الصرف الاسمي وسعر الصرف المستند الى تعادل القوة الشرائية بالافتراق وعدم التطابق خلال الاعوام الاولى من المدة المدروسة فبينما كانت معدلات تغير سعر الصرف الاسمي سالبة كانت معدلات سعر الصرف المستند الى تعادل القوة الشرائية موجبة ، وعندما أقدمت السلطات النقدية على تخفيض قيمة العملة في عام ١٩٨١ بلغ معدل تغير سعر الصرف الاسمي (٢١,٩٦٧٧) في حين ارتفع معدل النمو لسعر الصرف المستند للقوة الشرائية بشكل قليل إذ بلغ (١,١٢) % ، إلا أن عام ١٩٨٤ شهد معدلات نمو متقاربة الى حد ما إذ بلغ تغير سعر الصرف الاسمي (٨,٢٧٠٧) % وتعادل القوة الشرائية كان (٦) % تقريبا ، وقد ظهر افتراق كبير بينهما في العام (١٩٩٣) إذ بلغ التغير في سعر الصرف

على مستوى احتياطات الصرف الأجنبي ، وفي عام ١٩٩٧ تدخل البنك المركزي بقوة للحفاظ على سعر الصرف بنطاق ضيق بين (٥٤,٥- ٥٥) شلنك للدولار الواحد . ويتضح من الجدول (٢) أن سعر الصرف الاسمي ينمو بمعدلات سالبة تراوحت بين (-١,٠٧٥% ، -٠,٨٠٢%) في الاعوام (١٩٧٧ ، ١٩٨٠) على التوالي ، وجاءت هذه المعدلات السالبة لتبين الانخفاض في سعر الصرف والمعبر عن رفع قيمة الشلنك الكيني ضمن حدود التثبيت التي سمحت بها السلطة النقدية الكينية، ألا أن معدلات نموه في عقد الثمانينات تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض ففي عام ١٩٨١ بلغت (٢١,٩٦٧٧%) متأثرة بتخفيض قيمة العملة الذي طبق في العام ذاته إذ ارتفع سعر الصرف بشكل كبير مقارنة بالعام السابق، إلا أنه انخفض بقيمة سالبة في عام ١٩٨٦ إذ بلغت (- ١,٢٢%) ، ثم ارتفع بنسب طفيفة خلال الاعوام اللاحقة، وقد شهد عام ١٩٩٣ أعلى معدل لنمو سعر الصرف في المدة المدروسة إذ بلغ (٠,٨٠١٢٤٢) ، تلتها معدلات نمو سالبة بلغت (-٤,٥٤٦% ، -٤,٦٣% ، -٦,٦٥٧%) خلال الاعوام (٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧) على التوالي .

خدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

التغير في سعر الصرف الاسمي (-0,802%) ، في حين بلغ التغير في سعر الصرف المستند الى الميزان التجاري (63,829%) ، وقد شهد عام 1981 تقارب واضح بين التغير في السعرين اذ بلغ في سعر الصرف الاسمي (21,9677%) وفي سعر الصرف المستند الى الميزان التجاري بلغ (26,076%) ، إلا إن الاعوام الأخيرة من عقد الثمانينات ظهر افتراق كبير بينهما ففي عام 1988 بلغ التغير في سعر الصرف الاسمي (7,2727%) في حين بلغ التغير في سعر الصرف المستند الى الميزان التجاري (36,886%) في العام ذاته ، ولا يختلف الحال خلال عقد التسعينات اذ لوحظ عدم تناسق بين سلوك السعرين ألا أنه في عام 2002 ظهر تقارب ملحوظاً بينهما، اذ بلغ التغير في سعر الصرف الاسمي (0,2545%) في حين بلغ التغير في سعر الصرف المستند الى الميزان التجاري (0,162) ، أما الاعوام الأخيرة من المدة فانتسبت بعدم التناسق في سلوكهما .

3.1.3. خلاصة تحليل الصدمات في

كينيا

نخلص مما سبق إن أسعار الصرف الثلاث المحتسبة بالطرق المشار إليها في كينيا كانت كالاتي :

الاسمي (80,1242%) مقارنة بتغير سعر الصرف حسب تعادل القوة الشرائية إذ بلغ (29,305%) للعام المذكور اعلاه، ألا أن الاعوام الأخيرة من المدة المدروسة شهدت تذبذب سعر الصرف الاسمي بين الارتفاع والانخفاض ، بينما كان سعر الصرف المستند للقوة الشرائية يتجه تصاعدياً وباستمرار .

3.2.2. تحليل صدمات سعر الصرف

المحسوب بطريقة الميزان التجاري

شهدت معدلات سعر الصرف بالاستناد الى الميزان التجاري انخفاضاً متعاقباً خلال الاعوام الأولى من المدة المدروسة إذ بلغ (63,829% ، 5,173%) في الاعوام (1980 ، 1982) على التوالي، ألا انه ارتفع خلال المدة (1988 ، 1990) أذ تراوح بين (36,886% ، 47,311%) ، ثم انقلب الى نمو سالب في عام 1998 اذ بلغ (-0,186) ، وقد شهدت الاعوام الأخيرة تقلبات شديدة اذ بلغ (25,461% ، 62,1%) خلال العامين (2007، 2011) على التوالي ، ولم يتطابق سلوك سعر الصرف الاسمي مع سلوك سعر الصرف المستند الى الميزان التجاري فبينما كان سعر الصرف الاسمي ينمو بمعدلات سالبة فان سعر الصرف المستند الى الميزان التجاري شهد نمواً بمعدلات مرتفعة ، ففي عام 1980 بلغ

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

فيه بلغت (-٨,٨٩%) في عام ١٩٨٦ وأعلى قيمة (١٤٧,٢٦%) في عام ١٩٩٣ ، إن هذا الفارق الكبير جدا بين القيمتين والبالغ (١٥٦,١٥%) يشكل صدمات قوية جدا نجمت عن التقلبات الكبيرة فيه.

٤- إن اتخاذ السلطات النقدية الكينية قرار التخلي عن تثبيت سعر الصرف الأجنبي أمام الشلنك جاء صحيحا على الرغم من أنها لم تعمل على تثبيته بشكل مطلق بل تركت له مجال للحركة ولكن القرار هذا جاء داعما لإلغاء حدود التثبيت إذ أن السعيرين المحسوبين من تعادل القوة الشرائية والميزان التجاري يشيران منذ بداية المدة المدروسة الى ضرورة عدم تثبيت الشلنك والسماح لسعر الصرف الأجنبي بالتحرك أمامه ، وكانت السلطة النقدية حذرة في التعامل مع هذه المسألة إذ أنها تحولت الى النظام الزاحف للتخلص من تلك الضغوطات لما يقرب من ثماني سنوات وعلى الرغم من هذا فإنها سمحت بوجود أكثر من سعر صرف مع ما يحمله هذا الإجراء من مساوئ لمدة ثلاث سنوات ثم تركت هذا النظام مستقرة على نظام التدخل للدفاع عن العملة والسماح لسعر الصرف بالتحرك نحو الأعلى .

١- واجه سعر الصرف الاسمي صدمة مقصودة من قبل السلطة النقدية عندما رفعته (خفضت قيمة العملة) ومن ثم تخلي كينيا عن نظام الصرف الثابت نتيجة للضغوط المتولدة على الشلنك من جراء التثبيت وتحولها الى نظام الصرف الزاحف الذي يعد أكثر مرونة من سابقه وكانت اقل قيمة في معدل التغير (-٨,٣٨%) في عام ١٩٩٥ وأعلى قيمة (٨٠,١٢%) في عام ١٩٩٣ ، وهذا الفارق الكبير بينهما (٨٨,٥%) يشير الى حجم الصدمات التي تعرض لها سعر الصرف الاسمي .

٢- إن سعر الصرف المحتسب على وفق طريقة تعادل القوة الشرائية اخذ بالتزايد التدريجي طول المدة المدروسة (١٩٧٦-٢٠١٤) وهذا يعكس المقارنة بين مستوى الأسعار في داخل البلد وخارجه وكانت نسب التغير فيه تراوحت بين اقل قيمة (-٣,٠٣%) في عام ١٩٧٩ وأعلى قيمة (٤١,٦٨%) في عام ١٩٩٣ ، إن هذا الفارق (٤٤,٧١%) يعكس الصدمات التي لحقت بهذا السعر .

٣- إن سعر الصرف المحتسب على وفق طريقة الميزان التجاري لم يكن مستقرا باتجاه معين بل شهد تقلبات كبيرة إذ نجده مرة يتزايد وأخرى يتناقص فكانت اقل قيمة لمعدل التغير

خدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

جدول (٢) أسعار الصرف الاسمية والمحسوبة في كينيا

السنة	سعر الصرف الاسمي (شلنك/دولار)	معدل التغير في سعر الصرف الاسمي %	سعر الصرف من تعادل القوة الشرائية (شلنك/دولار)	معدل التغير في سعر الصرف (تعادل القوة الشرائية) %	معدل التغير في سعر الصرف (الميزان التجاري) %
1976	8.37		0.06437		
1977	8.28	-1.0750	0.06906	7.2970	65.252
1978	7.73	-6.6430	0.07525	8.9569	23.962
1979	7.48	-3.2340	0.07297	-3.0270	-7.128
1980	7.42	-0.8020	0.07328	0.4213	63.829
1981	9.05	21.9677	0.0741	1.1194	26.076
1982	10.9	20.4420	0.0842	13.6273	5.173
1983	13.3	22.0183	0.09081	7.8516	10.828
1984	14.4	8.2707	0.09622	5.9563	43.467
1985	16.4	13.8889	0.10487	8.9896	13.160
1986	16.2	-1.2200	0.10537	0.4764	34.124
1987	16.5	1.8519	0.11056	4.9245	-8.886
1988	17.7	7.2727	0.11937	7.9743	36.886
1989	20.6	16.3842	0.12935	8.3579	44.467
1990	22.9	11.1650	0.14474	11.8991	47.311
1991	27.5	20.0873	0.1664	14.9638	22.604
1992	32.2	17.0909	0.20684	24.3046	24.579
1993	58	80.1242	0.29305	41.6782	147.257
1994	56.1	-3.2760	0.36618	24.9530	34.952
1995	51.4	-8.3780	0.36195	-1.1554	33.805
1996	57.1	11.0895	0.38387	6.0564	36.256
1997	58.7	2.8021	0.41712	8.6627	11.211
1998	60.4	2.8961	0.4385	5.1264	-0.186
1999	70.3	16.3907	0.45288	3.2786	10.118
2000	76.2	8.3926	0.48228	6.4915	36.116
2001	78.6	3.1496	0.49631	2.9085	21.235
2002	78.8	0.2545	0.49818	0.3781	0.162
2003	75.9	-3.6800	0.53436	7.2621	14.500
2004	79.2	4.3478	0.58083	8.6966	47.424
2005	75.6	-4.5460	0.61942	6.6436	40.877
2006	72.1	-4.6300	0.68831	11.1220	25.346

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

25.461	6.6325	0.73396	-6.6570	67.3	2007
46.614	21.6141	0.8926	2.8232	69.2	2008
3.760	9.5270	0.97764	11.8497	77.4	2009
35.982	2.2869	1	2.3256	79.2	2010
62.100	10.4651	1.10465	12.1212	88.8	2011
8.954	7.4624	1.18708	-4.8420	84.5	2012
6.179	4.1169	1.23596	1.8935	86.1	2013
22.086	5.0477	1.29834	2.0906	87.9	2014

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

٣ . ٣ . المغرب

مع برنامجها للإصلاح الاقتصادي الذي تم تطبيقه في العام المذكور والأعوام اللاحقة ، وقد شهد عامي (١٩٨٦ - ١٩٨٨) معدلات نمو سالبة في سعر الصرف (-٩,٥٤٣% ، -١,٧٩٤%) ، وتعد سمة عدم الثبات والاستقرار هي السمة البارزة خلال المدة المدروسة لسعر الصرف الأجنبي أمام الدرهم المغربي.

٣ . ٣ . ١. تحليل صدمات سعر الصرف

على وفق طريقة تعادل القوة الشرائية

أُتسم سعر الصرف للدرهم المغربي المحتسب على وفق تعادل القوة الشرائية بالاستقرار والثبات النسبي مع تقلبات طفيفة جداً إذ تراوح بين (٠,٧٩٢١ ، ٠,٧٨٠٥٨) خلال العامين (١٩٧٧ ، ١٩٨٢) ، ثم ارتفع في عام ١٩٨٤ إلى (٠,٨٨٠٢٥) ، ألا انه شهد قيما متقاربة خلال الأعوام (١٩٨٥-١٩٩١) إذ بلغ (٠,٩١٥٦٢ ، ٠,٩٨٣٠٤) ، ليحافظ على

يعد الدرهم Dirham العملة الوطنية في المغرب وقد حددت قيمته على أساس ربطه بسلة خاصة من العملات الأجنبية ، ورجحت هذه السلة وفقاً لعملات الشركاء التجاريين ، بالاستناد إلى نصيب كل دولة في عملية السداد الخارجي^٦ ، وقد شهدت معدلات النمو السنوي لسعر الصرف للدرهم المغربي تذبذباً واضحاً خلال المدة المدروسة فبلغ في عامي (١٩٧٨ ، ١٩٧٩) (- ٧,٣٣٣% ، - ٦,٧١٥%) على التوالي كما يظهرها الجدول (٣)، ألا انه شهد ارتفاعات مستمرة خلال عقد الثمانيات فبلغ في عام ١٩٨٣ (- ١٨,١٠٦٣%) معبرا عن التدهور الذي دفع السلطة النقدية المغربية لرفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) ، وتماشياً

خدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

شهدت معدلات نمو سالبة، ومنها عام ٢٠٠٩ إذ بلغت القيمة السالبة (-٣٥,٣٦%). اتسمت تحركات سعري الصرف الاسمي والمستند إلى الميزان التجاري بعدم التناسق بينهما ، فبينما انخفض سعر الصرف الاسمي بشكل كبير ، قابله تذبذباً في تحركات سعر الصرف المستند الى الميزان التجاري ، وبالرغم من تخفيض قيمة العملة في عام ١٩٨٣ إلا أنها لم تحقق تقارباً في العام ذاته ، إذ بلغ التغير في سعر الصرف الاسمي (١٨,١٠٦٣%) في حين بلغ التغير في سعر الصرف المستند في حسابه الى الميزان التجاري (-٥,٤٢٦%)، إلا أن التخفيض حقق تقارباً في الاعوام اللاحقة إذ بلغ التغير في سعر الصرف الاسمي (٢٣,٩١% ، ١٤,١٨٨٤%) في العامين (١٩٨٤، ١٩٨٥) وبلغ سعر الصرف المستند للميزان التجاري (٦٢,٧٨٨% ، ٢٥,٢٢٢%) للاعوام ذاتها . ثم عاودا الافتراق خلال الاعوام اللاحقة إذ بلغ التغير في سعر الصرف الاسمي (٥,٧٠٣٩%) في عام ١٩٩١ ، إلا أن التغير في سعر الصرف المستند الى الميزان التجاري بلغ (١٤٦,٤٩٧%) للعام المذكور اعلاه .

مستوياته المتقاربة خلال الأعوام الأخيرة من المدة مع تغيرات طفيفة جداً. افترق سلوك سعر الصرف الاسمي عن سلوك سعر الصرف المستند إلى قانون تعادل القوة الشرائية خلال المدة المدروسة ، فبينما اتسم سعر الصرف الاسمي بالانخفاض خلال مدة الدراسة قابله ارتفاع لسعر الصرف المستند إلى تعادل القوة الشرائية ، ولم يسهم تخفيض قيمة العملة في عام ١٩٨٣ في تحقيق التقارب بين التغير في السعريين إذ بلغ التغير في سعر الصرف الاسمي (١٨,١٠٦٣%) في حين بلغ التغير في سعر الصرف حسب تعادل القوة الشرائية (٢,٩٣%) .

٣ . ٢,٣ . تحليل صدمات سعر الصرف

المحسوب بطريقة الميزان التجاري

شهد سعر الصرف بالاستناد إلى الميزان التجاري تذبذباً واضحاً فشهد معدلات نمو موجبة تارة ومعدلات نمو سالبة تارة أخرى ، فبلغت خلال العامين (١٩٧٨ ، ١٩٧٩) (-١٠,١٢٦% ، -٤٧,٠٧٨%) ، ألا أنه انقلب إلى معدلات نمو موجبة خلال العامين (١٩٨٠ ، ١٩٨٢) إذ بلغ (٥٥,٧٢٩% ، ٢٥,١٠١%) ، وقد شهد عام ١٩٩١ أعلى معدل نمو سنوي خلال المدة المدروسة إذ بلغ (١٤٦,٤٩٧%) للعام اعلاه ، لتشهد الأعوام المتبقية من المدة معدلات نمو اتسمت بالثبات النسبي باستثناء أعوام قليلة

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

الفارق القليل (١١,٥٦) يعكس هدوء الصدمات التي انتابت هذا السعر .

٣- ان سعر الصرف المحتسب على وفق طريقة الميزان التجاري لم يكن مستقرا باتجاه معين بل شهد تقلبات مختلفة اذ نجده مرة يتزايد وأخرى يتناقص فكانت اقل قيمة لمعدل التغير فيه بلغت (-٤٧,٠٨%) في عام ١٩٧٩ وأعلى قيمة (١٤٦,٥%) في عام ١٩٩١ ، إن هذا الفارق الكبير جدا بين القيمتين والبالغ (١٩٣,٥٨) يشكل صدمات قوية جدا نجمت عن التقلبات الكبيرة فيه.

٤- إن اتخاذ السلطات النقدية المغربية قرار التخلي عن تثبيت سعر الصرف جاء صحيحا ولكنه متأخر اذ أن السعرين المحسوبين من تعادل القوة الشرائية والميزان التجاري يشيران منذ بداية المدة المدروسة الى ضرورة عدم تثبيت الدرهم والسماح لسعر الصرف الأجنبي بالتحرك أمامه . ويظهر من خلال نتائج تحليل أسعار الصرف بأنواعها أن تخفيض قيمة العملة كانت ضرورية إلا أن نتائجها لم تستمر لمدة طويلة مما يدل على إن نسبة التخفيض كانت طفيفة مقابل الضغوط على الدرهم.

٣ . ٣,٣ . خلاصة تحليل الصدمات في

المغرب

إن خلاصة التحليل النهائي يمكن إجمالها بما يأتي:

١- واجه سعر الصرف الاسمي صدمة مقصودة من قبل السلطة النقدية المغربية عندما رفعته (خفضت قيمة العملة) استجابة لبرنامجها الإصلاحية ومن ثم تخليها عن نظام الصرف الثابت نتيجة للضغوط المتولدة على الدرهم من جراء التثبيت وتحولها الى نظام صرف أكثر مرونة وكانت اقل قيمة في معدل التغير (-١٣,١٦%) في عام ٢٠٠٣ وأعلى قيمة (٣١,٢٢%) في عام ١٩٨١ ، وهذا الفارق بينهما (٤٤,٣٨%) يشير الى حجم الصدمات التي تعرض لها سعر الصرف الاسمي .

٢- إن سعر الصرف المحتسب على وفق طريقة تعادل القوة الشرائية اخذ بالتزايد التدريجي طوال المدة المدروسة (١٩٧٦-٢٠١٣) وهذا يعكس المقارنة بين مستوى الأسعار في داخل البلد وخارجه وكانت نسب التغير فيه تراوحت بين اقل قيمة (-٣,٦%) في عام ١٩٨٠ وأعلى قيمة (٧,٦٩%) في عام ١٩٨٤ ، إن هذا

خدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

جدول (٣) أسعار الصرف الاسمية والمحسوبة في المغرب

السنة	سعر الصرف الاسمي (درهم /دولار)	معدل التغير في سعر الصرف الاسمي %	سعر الصرف من تعادل القوة الشرائية (درهم /دولار)	معدل التغير في سعر الصرف (تعادل القوة الشرائية) %	معدل سعر الصرف (الميزان التجاري) %
1976	4.42		0.73831		
1977	4.5	1.8100	0.78058	5.72404	33.130
1978	4.17	-7.3330	0.79632	2.01717	-10.126
1979	3.89	-6.7150	0.77447	-2.74344	-47.078
1980	3.94	1.2853	0.74656	-3.60420	55.729
1981	5.17	31.2183	0.76115	1.95433	66.012
1982	6.02	16.4410	0.7921	4.06598	25.101
1983	7.11	18.1063	0.81532	2.93119	-5.426
1984	8.81	23.9100	0.88025	7.96436	62.788
1985	10.06	14.1884	0.91562	4.01778	25.222
1986	9.1	-9.5430	0.97575	6.56680	-4.021
1987	8.36	-8.1320	0.96756	-0.83866	-1.793
1988	8.21	-1.7940	0.95203	-1.60536	18.591
1989	8.49	3.4105	0.93656	-1.62539	30.444
1990	8.24	-2.9450	0.94992	1.42663	43.148
1991	8.71	5.7039	0.98304	3.48699	146.497
1992	8.54	-1.9520	1.01042	2.78523	6.902
1993	9.3	8.8993	1.03233	2.16805	1.156
1994	9.2	-1.0750	1.05662	2.35307	12.550
1995	8.54	-7.1740	1.09084	3.23924	22.376
1996	8.71	1.9906	1.09221	0.12535	5.392
1997	9.3	6.7738	1.07799	-1.30215	15.518
1998	9.6	3.2258	1.08997	1.11171	13.485
1999	9.8	2.0833	1.08469	-0.48509	15.995
2000	10.63	8.4694	1.05873	-2.39255	21.341
2001	11.3	6.3029	1.03645	-2.10449	16.859
2002	11.02	-2.4780	1.04861	1.17254	12.522
2003	9.57	-13.158	1.03697	-1.10997	6.451
2004	8.87	-7.3150	1.02575	-1.08164	24.190
2005	8.87	0.0000	1.00112	-2.40161	30.812
2006	8.8	-0.7890	1.00271	0.15878	29.804

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

32.933	-0.85710	0.99411	-6.9320	8.19	2007
45.008	-0.07012	0.99341	-5.3720	7.75	2008
-35.364	1.29719	1.0063	4.0000	8.06	2009
32.748	-0.62614	1	4.4665	8.42	2010
32.004	-2.20930	0.97791	-3.9190	8.09	2011
11.000	-0.74155	0.97066	6.6749	8.63	2012
-3.031	0.45725	0.97509	-2.5490	8.41	2013

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

٣ . ٤ . المكسيك

يعد البيزو Peso هو العملة الوطنية للمكسيك التي تتبع نظام الصرف الثابت، وجاءت أزمة المكسيك عام ١٩٨٢ عند امتناعها عن تسديد الديون نقطة البدء في توليد ضغوط قوية على البيزو مما دفع السلطة النقدية المكسيكية الى الدفاع عن عملتها ومن ثم كان الحل في تخفيض قيمة عملتها (رفع سعر الصرف الأجنبي) في عام ١٩٩٤ اذ كان هذا التخفيض هو الأكبر في البيزو والذي انهارت على أثره العملة المكسيكية اذ أن السلطة النقدية لم تستطع إيقاف التخفيض عند الحد الذي قرره بل تم تجاوزه بسرعة غير متوقعة بسبب المغالاة في قيمة العملة قبل التخفيض وبالتالي اضطرت لمغادرة نظام الصرف الثابت وتعويم البيزو ليأخذ استقراره في السوق.

اتسمت معدلات التغير في سعر الصرف الاسمي في المكسيك بالثبات النسبي خلال

الاعوام الاولى من المدة المدروسة إذ تراوح بين (٠ - ٤,٣٤٨%) خلال الاعوام (١٩٧٨ - ١٩٨١) كما يظهرها الجدول (٤)، إلا إنه ارتفع بشكل ملحوظا في عام ١٩٨٢ متأثراً بتخفيض قيمة العملة المكسيكية إذ بلغ (١٣٣,٣٣)، وبدأ بالانخفاض حتى وصل في عام ١٩٨٤ الى (٤٠%)، ولكن عاد التغير في سعر الصرف الى الارتفاع في عام ١٩٨٦ اذ وصل الى (١٣٨,١٣٢%) وبعدها باشر بالانخفاض خلال الاعوام اللاحقة، و حتى شهد عامي (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) معدلات نمو سالبة إذ بلغ (٠,٨٨%، -١,٢٠٦%) على التوالي، وبعدها كان التغير ضمن حدود ضيقة ارتفاعا وانخفاضا.

٣ . ٤ . ١. تحليل صدمات سعر الصرف على وفق طريقة تعادل القوة الشرائية

اتسمت معدلات النمو بالاستناد إلى قانون تعادل القوة الشرائية بالارتفاع التدريجي فبعد إن شهد

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

(٣,٠٣٨١٥، ٣,٢١٦٧٧) للعامين على التوالي ، إلا إن الاعوام المتبقية من المدة المدروسة شهدت انخفاضاً ملحوظاً تخللها ارتفاعات بسيطة لبعض الاعوام .ولم تتسجم تحركات معدلات النمو لسعر الصرف الاسمي مع تحركات سعر الصرف المستند الى الميزان التجاري خلال المدة المدروسة باستثناء عام (١٩٨٢) إذ اقتربا في مستوياتهم إذ بلغ سعر الصرف الاسمي (١,٣٣٣٣) بلغ سعر الصرف المستند الى الميزان التجاري (١,٥١٢٢٣) إلا إن الاختلاف الأبرز ظهر في عام ٢٠٠٦ إذ بلغ سعر الصرف الاسمي (٠,٠٠٠٠٩) في حين بلغ معدل النمو في سعر الصرف المستند الى الميزان التجاري (٠,٣٠٥٣٩) ، ولم يحقق تخفيض قيمة العملة في ١٩٨٣ الهدف المتوقع منه ، إذ انخفض معدل النمو في سعر الصرف الاسمي للأعوام اللاحقة .

٣ . ٤ . ٣ . خلاصة تحليل الصدمات في

المكسيك

إن خلاصة التحليل النهائي يمكن إجمالها بما يأتي:

١- واجه سعر الصرف الاسمي صدمة مقصودة من قبل السلطة النقدية المكسيكية عندما رفعته (خفصت قيمة العملة) استجابة للضغوط الاقتصادية والمالية المختلفة ومن ثم

انخفاضاً خلال الأعوام الاولى من المدة المدروسة إذ تراوح بين (٠,٠٠١٤٤- ٠,٠٠٧) خلال المدة (١٩٧٧-١٩٨٣) ارتفع بصورة تدريجية اذ تراوح بين (٠,١٤٢٠٧- ٠,٩٢٤٠١) خلال المدة (١٩٨٨-٢٠٠٨) ،لم تتسجم تحركات معدلات النمو لسعر الصرف الاسمي مع تحركات سعر الصرف المستند إلى قانون تعادل القوة الشرائية خلال المدة المدروسة باستثناء الاعوام الاولى من المدة المدروسة إذ شهدا تقارباً في معدلاتهم إذ بلغ سعر الصرف الاسمي (٠) بينما بلغ سعر الصرف المستند الى قانون تعادل القوة الشرائية (٠,٠٠١٨) ، إلا إنهما افترقا خلال الاعوام المتبقية من المدة المدروسة فبينما تقلب سعر الصرف الاسمي في مستواه ، ارتفع سعر الصرف المستند إلى قانون تعادل القوة الشرائية.

٣ . ٤ . ٢ . تحليل صدمات سعر الصرف

المحسوب بطريقة الميزان التجاري

اتسم سعر الصرف المستند إلى الميزان التجاري بالارتفاع التدريجي خلال الاعوام الاولى من المدة المدروسة إذ تراوح بين (٠,٦٩٤٧٤- ٢,٠٤٣٧٧) خلال الاعوام (١٩٧٨-١٩٨٣) ، إلا إنه انخفض في عام ١٩٨٤ فبلغ (١,١٢٤١٩) ، ثم شهد ارتفاعاً خلال عامي (١٩٨٧، ١٩٨٨) إذ بلغ

صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

معين بل شهد تقلبات مختلفة إذ نجده مرة يتزايد وأخرى يتناقص فكانت اقل قيمة لمعدل التغير فيه بلغت (-٩,٥٧٩%) في عام ٢٠٠٩ وأعلى قيمة (٢٠٤,٣٧٧%) في عام ١٩٨٣ ، إن هذا الفارق الكبير جدا بين القيمتين والبالغ (٢١٣,٩٥٦) يشكل صدمات قوية جدا نجمت عن التقلبات الكبيرة فيه.

٤- إن اتخاذ السلطات النقدية المكسيكية قرار التخلي عن تثبيت سعر الصرف إزاء البيزو جاء صحيحا ولكنه متأخر جدا إذ أن السعيرين المحسوبين من تعادل القوة الشرائية والميزان التجاري يشيران منذ بداية المدة المدروسة الى ضرورة عدم تثبيت البيزو والسماح لسعر الصرف الأجنبي بالتحرك أمامه مما تسبب بمشكلة اقتصادية كبيرة وهي انهيار البيزو خارج الحدود التي أرادت السلطات النقدية المكسيكية للتخفيض وأرغمت على التخلي عن التثبيت بشكل نهائي لان الصدمة كان وقعها على النشاط الاقتصادي قويا.

تخليها عن نظام الصرف الثابت نتيجة لذلك وتحولها الى نظام صرف أكثر مرونة وكانت اقل قيمة في معدل التغير (-٦,٤٩%) في عام ١٩٨٦ وأعلى قيمة (١٦٨,١٣٢%) في عام ٢٠١٠ ، وهذا الفارق بينهما (١٤٤,٥٢٢%) يشير الى حجم الصدمات التي تعرض لها سعر الصرف الاسمي.

٢- إن سعر الصرف المحتسب على وفق طريقة تعادل القوة الشرائية اخذ بالتزايد التدريجي طوال المدة المدروسة (١٩٧٦-٢٠١٣) وهذا يعكس المقارنة بين مستوى الأسعار في داخل البلد وخارجه وكانت نسب التغير فيه تراوحت بين اقل قيمة (٠,٤٦٣%) في عام ٢٠٠٦ ، وأعلى قيمة (١١٧,٢٢٦%) في عام ١٩٨٧ ، إن هذا الفارق (١١٦,٧٦٣) وعدم وجود قيمة تغير سالبة يعكس الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار والذي يلقي بظلاله على سعر الصرف المحسوب.

٣- ان سعر الصرف المحتسب على وفق طريقة الميزان التجاري لم يكن مستقرا باتجاه

خدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

جدول (٤) أسعار الصرف الاسمية والمحسوبة في المكسيك

السنة	سعر الصرف الاسمي (بيزو/دولار)	معدل التغير في سعر الصرف الاسمي %	سعر الصرف من تعادل القوة الشرائية (بيزو/دولار)	معدل التغير في سعر الصرف (تعادل القوة الشرائية) %	معدل التغير في سعر الصرف (الميزان التجاري) %
1976	0.015		0.00115		
1977	0.023	53.333	0.00144	25.180	102.789
1978	0.023	0.000	0.00167	16.221	69.474
1979	0.023	0.000	0.0018	7.748	83.203
1980	0.023	0.000	0.00212	17.460	92.138
1981	0.024	4.348	0.0024	13.309	70.255
1982	0.056	133.333	0.00361	50.609	151.223
1983	0.12	114.286	0.007	93.873	204.377
1984	0.168	40.000	0.01113	59.014	112.419
1985	0.257	52.976	0.01704	53.025	107.471
1986	0.612	138.132	0.03181	86.689	199.459
1987	1.378	125.163	0.0691	117.226	321.677
1988	2.273	64.949	0.14207	105.602	303.815
1989	2.461	8.271	0.16344	15.048	60.892
1990	2.813	14.303	0.19699	20.527	70.994
1991	3.018	7.288	0.2304	16.957	38.998
1992	3.095	2.551	0.25972	12.726	36.289
1993	3.116	0.679	0.27644	6.436	4.054
1994	3.375	8.312	0.28824	4.269	55.786
1995	6.419	90.193	0.37768	31.033	190.342
1996	7.599	18.383	0.49374	30.729	101.059
1997	7.918	4.198	0.58152	17.779	45.028
1998	9.136	15.383	0.6631	14.029	53.052
1999	9.56	4.641	0.75654	14.092	39.223
2000	9.456	-1.088	0.80127	5.911	41.841
2001	9.342	-1.206	0.82882	3.439	-8.677
2002	9.656	3.361	0.85697	3.397	10.842
2003	10.789	11.734	0.87559	2.173	27.676
2004	11.286	4.607	0.89376	2.075	39.118
2005	10.898	-3.438	0.89844	0.523	18.612
2006	10.899	0.009	0.9026	0.463	30.539

صدمات أسعار الصرف الثابتة الاسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

19.112	1.005	0.91167	0.266	10.928	2007
18.764	1.354	0.92401	1.848	11.13	2008
-9.579	5.584	0.97561	21.411	13.513	2009
38.903	2.500	1	-6.490	12.636	2010
29.265	0.194	1.00194	-1.686	12.423	2011
23.650	2.081	1.02279	6.005	13.169	2012
1.172	2.349	1.04682	-3.022	12.771	2013

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

الاستنتاجات

الميزان التجاري والأقرب الى الاسمي في الدول الأربع المدروسة.

٣- إن أسعار الصرف المحتسبة استنادا الى الميزان التجاري كانت الأكثر عرضة للصدمات بسبب كثرة وسعة التقلبات بها في الدول الأربع المدروسة بينما كانت الأسعار المحسوبة من تعادل القوة الشرائية هي الأقل في تعرضها لصدمات التقلب.

٤- إن الدول الأربع ورثت نظام التثبيت من قاعدة برتن وودز ورغم انهيار هذه القاعدة إلا أن هذه الدول لم تختار أنظمة صرف أكثر ملاءمة لاقتصاد وبقيت على التثبيت المطلق او ضمن حدود ضيقة مما ولد ضغوطا قوية على عملاتها دفعت تلك الدول الى تخفيض قيمة عملاتها.

يستنتج الباحثان من دراسة الدول الأربع والطرق المعتمدة لحساب سعر الصرف ومقارنتها بسعر الصرف الاسمي ما يأتي:

١- إن أسعار الصرف الاسمية في الدول الأربع كانت مغالى بها بسبب اعتمادها نظام الصرف الثابت وجاءت قراراتها بالتحول الى نظام أكثر مرونة هي قرارات صحيحة وان لم تكن توقيتاتها دقيقة بل كانت متأخرة.

٢- إن أسعار الصرف المحتسبة بالاستناد الى تعادل القوة الشرائية كانت هي الحالة الوسط بين سعري الصرف الاسمي و المحتسب من

خدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

التوصيات

بناء على الاستنتاجات التي خرج بها البحث والتحليل الذي تم إجراؤه يوصي الباحثان بما يأتي :

١- ضرورة تبني الدول لنظام الصرف المناسب للظروف الاقتصادية ولاسيما الأخذ بالحسبان سعر الصرف الذي يتم احتسابه بالاعتماد على تعادل القوة الشرائية وعلى الميزان التجاري لأنهما يمثلان دليلا مهما للعلاقة بين الاقتصاد المحلي والعالمي.

٢- ضرورة المراجعة الدورية خلال فترات لا تتجاوز ثلاث سنوات لطبيعة نظام الصرف الذي تتبناه الدولة كي لا تقع في مشاكل المغالاة في سعر الصرف او الانخفاض الزائد عن الحد المقبول اذ أن الحالتين تضران بالاقتصاد المحلي.

الهوامش

١- ينظر في ذلك

محمد خالد الحريري ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، جامعة دمشق، ١٩٩٢، ص١١٦.

جونسون اوموثوند ، تخفيض سعر العملة وتوسيع الصادرات ، مجلة التمويل والتنمية مجلد ٢٤/ ، العدد/ ١ ، ١٩٨٧، ص٢٤.

جونسون اوموثوند ، تخفيض سعر العملة والواردات ، مجلة التمويل والتنمية مجلد ٢٤/ ، العدد/ ٢، ١٩٨٧، ص٢٠.

٢ مولاي بو علام ، سياسات سعر الصرف في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٥، ص٣٥.

٢- Joan Robinson , Essay in the Theory of Employment , Basil Blagkwell , Oxford , 1947, pp.138

٤-د.محمد راتول ، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد/ ٤ ، ٢٠٠٦، ص٢٣٨-٢٣٩.

5-Reza Vaez -Zaden , Exchange Rate Management In Developing Countries - Some Country

Examples , صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، العدد الثالث ، ابو ظبي ، ١٩٩٧ ، ص٤٣٦.

٦-بشير حمدوش ، التجربة المغربية في ادارة سعر الصرف ، نظم وسياسات أسعار الصرف ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٤٠-٢٤١

خدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

٦- محمد خالد الحريري ، العلاقات

الاقتصادية الدولية ، جامعة دمشق، ١٩٩٢.

٧- محمد راتول ، الدينار الجزائري بين

نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم ، مجلة

اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد/٤ ، ٢٠٠٦.

٨- مولاي بو علام ، سياسات سعر الصرف

في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،

٢٠٠٥.

9- Reza Vaez -Zaden ،

Exchange Rate Management In

Developing Countries – Some

Country Examples ، صندوق النقد العربي ،

معهد السياسات الاقتصادية ، العدد الثالث ،

ابو ظبي ، ١٩٩٧ ،

المصادر

٣- بشير حمدوش ، التجربة المغربية في

ادارة سعر الصرف ، نظم وسياسات أسعار

الصر ف ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ،

٢٠٠٢.

٤- جونسون اوموثوند ، تخفيض سعر العملة

وتوسيع الصادرات ، مجلة التمويل والتنمية مجلد

/٢٤ ، العدد/١ ، ١٩٨٧.

٥- جونسون اوموثوند ، تخفيض سعر العملة

والواردات ، مجلة التمويل والتنمية مجلد /٢٤ ،

العدد/٢.

10- Joan Robinson ، Essay in the

Theory of Employment ، Basil

Blagkwell ، Oxford ، 1947.

11- [http://data.worldbank.org/coun](http://data.worldbank.org/country)

try

خدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

جدول (٥) بيانات باكستان وكينيا والمغرب والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية للمدة (١٩٧٦ - ٢٠١٣)

الولايات المتحدة الأمريكية	المكسيك			المغرب			كينيا			باكستان			السنة
	الاستيراد	الصادرات	أسعار المستهلك	الاستيراد	الصادرات	أسعار المستهلك	الاستيراد	الصادرات	أسعار المستهلك	الاستيراد	الصادرات	أسعار المستهلك	
مستهلك	مليون بيزو	مليون بيزو	ك	مليون درهم	مليون درهم	ك	مليون شلنك	مليون شلنك	ك	مليون روبية	مليون روبية	ك	
٢٦,١	١٣٥	١١٦	٠,٠٣	١٥٥٥٧	٧٥٨٨	١٩,٢٧	٩٢٣٢	٩٤٣٤	١,٦٨	٢٥٥٨٤	١٤١٥٨	٦,٤٣	١٩٧٦
٢٧,٨	١٨٩	١٩١	٠,٠٤	١٨٥٧١	٨٤٠٨	٢١,٧٠	١١٧٥٢	١٣٠٠٤	١,٩٢	٢٨٤٨٣	١٣٩٠٤	٧,٠٩	١٩٧٧
٢٩,٩	٢٦٧	٢٤٥	٠,٠٥	١٦٥٨٤	٩٠٢٩	٢٣,٨١	١٥٨٦٠	١١٨٦٢	٢,٢٥	٣٢٦٠٠	١٦٣٠٢	٧,٥٢	١٩٧٨
٣٣,٣	٣٨٢	٣٤٣	٠,٠٦	١٨٥٢٩	١٠٥٥	٢٥,٧٩	١٤٧٣٢	١٢٠٠٢	٢,٤٣	٤٤٤٠٢	٢٠٨٦٢	٨,١٤	١٩٧٩
٣٧,٨	٥٨٠	٤٧٩	٠,٠٨	٢٣٣٩٣	١٦٤٨	٢٨,٢٢	١٩٣٥٤	١٥٩١٢	٢,٧٧	٥٦٥٢١	٢٩٢٨٦	٩,١١	١٩٨٠
٤١,٧	٧٩٣	٦٣٨	٠,١٠	٣١٢٣٠	٢٠٧٦	٣١,٧٤	٢٠٩٧٤	١٨٨٩٠	٣,٠٩	٦٤٠١٩	٣٤٢٦٦	١٠,٢٠	١٩٨١
٤٤,٣	١٠١١	١٥٠٢	٠,١٦	٣٥٢٠٠	٢٢٨٦	٣٥,٠٩	٢٢١٦٩	١٨٧٢٦	٣,٧٣	٧٠٥٥٢	٣٢٢٤٠	١٠,٨٠	١٩٨٢
٤٥,٧	١٦٨٤	٣٣٩٧	٠,٣٢	٣٣٨٥٨	٢٦١١	٣٧,٢٦	٢٢٤٥٥	٢٠٦٥٤	٤,١٥	٨٣٧٢٧	٤٣٤٣٠	١١,٤٩	١٩٨٣
٤٧,٦	٢٨١٥	٥١٢٢	٠,٥٣	٤٤٥٩٢	٣٢٢٦	٤١,٩٠	٢٨٦٠٦	٢٣٨٧٢	٤,٥٨	٩٤٩٨٥	٤٦٤٧٤	١٢,١٨	١٩٨٤
٤٩,٣	٤٨٩٧	٧٣٠٥	٠,٨٤	٥٠١٣٩	٣٨٢٢	٤٥,١٤	٣٠٣٩١	٢٥٥٤٠	٥,١٧	١٠٧٧١٩	٤٩٢١٥	١٢,٨٧	١٩٨٥
٥٠,٣	١٠٦٣٩	١٣٧٢٢	١,٦٠	٤٩٠٢٢	٣٨٥٤	٤٩,٠٨	٣٥١١٢	٣٠٣٦٢	٥,٣٠	١١٦٦٢٧	٦١٢٣٣	١٣,٣٢	١٩٨٦
٥٢,١	٢٥٨٧٧	٣٧٦٩٢	٣,٦٠	٤٨٣٣٦	٤٠٦٦	٥٠,٤١	٣٤٦٢٢	٢٧٩٤٣	٥,٧٦	١٢٠٢٤١	٧٥٧٦٧	١٣,٩٤	١٩٨٧
٥٤,٢	٧٧١٧٤	٨٢٩٦١	٧,٧٠	٥٢٠٣٦	٥٢٣٧	٥١,٦٠	٤٠٩٣٢	٣٣١٧٢	٦,٤٧	١٤٦٣٥٨	٩١٧٦١	١٥,١٨	١٩٨٨
٥٦,٩	١٠٤٦٢٠	١٠٤٢٧٠	٩,٣٠	٦٠٩٩٦	٤٩٩٥	٥٣,٢٩	٥١٣٣١	٣٩٢٤٩	٧,٣٦	١٦٧٣٩٦	١٠٦٨٦٥	١٦,٣٧	١٩٨٩
٥٩,٩	١٤٥٦٠٠	١٣٧٤٤٠	١١,٨٠	٧٤١٢٠	٦١٠٨	٥٦,٩٠	٦١٥٣٩	٥٠٤٦٨	٨,٦٧	٢٠٠٠٤٤	١٣٢٩٩٠	١٧,٨٥	١٩٩٠
٦٢,٥	١٨٢٩٠٠	١٥٥٣٣٠	١٤,٤٠	٧٦٣٢٤	٦٢٦٧٠	٦١,٤٤	٦٤٠٣١	٦٠٦٣٥	١٠,٤٠	١٨٨٦٨١	١٧٢٨١٢	١٩,٩٥	١٩٩١

خدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

الولايات المتحدة الأمريكية	المكسيك			المغرب			كينيا			باكستان			السنة
	الاستيراد	الصادرات	أسعار	الاستيراد	الصادرات	أسعار	الاستيراد	الصادرات	أسعار	الاستيراد	الصادرات	أسعار	
المستهلك	ت مليون بيزو	مليون بيزو	المستهلك	ت مليون درهم	ت مليون درهم	المستهلك	ت مليون شلنك	ت مليون شلنك	المستهلك	ت مليون روبية	مليون روبية	المستهلك	ك
													١
٦٤,٣	٢٢٨١٢٠	١٧١٤٨٠	١٦,٧٠	٨٠٠٣٤	٦٣٧٥٧	٦٤,٩٧	٧٠٥٣٦	٦٩٤٥١	١٣,٣٠	٢٤٧٤١١	٢٠٩٢١٥	٢١,٨٥	١٩٩
													٢
٦٦,٢	٢١٧٠٦٠	١٩٠٦٤٠	١٨,٣٠	٨٠١٤٨	٦٤٤٧٤	٦٨,٣٤	١١٣٢٧٧	١٢٩٧٨	١٩,٤٠	٢٩٩١٤٦	٢١٧٣٧٢	٢٤,٠٣	١٩٩
													٣
٦٨,٠	٢٨٤٠٦٠	٢٣٧٣٦٠	١٩,٦٠	٨٥١٩١	٦٨٥٠٦	٧١,٨٥	١٣٧١٢٩	١٤٨٤٠	٢٤,٩٠	٢٩٧٣٠٥	٢٥٤١٨٧	٢٧,٠٠	١٩٩
													٤
٦٩,٩	٤٦٢٠٩٠	٥٥٥٥٧٠	٢٦,٤٠	٩٥٤٣٢	٧٥٤٦١	٧٦,٢٥	١٨٢١٦٤	١٥١٦٣	٢٥,٣٠	٣٦٢٤١٤	٣١١٧٩٥	٣٠,٣٣	١٩٩
													٥
٧١,٩	٧٢٤٦٧٠	٨٠٧٢١٠	٣٥,٥٠	٩٣٤٥٣	٨٢٠٤٧	٧٨,٥٣	٢٢٠٩٢٧	١٧٣٣٨	٢٧,٦٠	٤٥٤٢٩٠	٣٥٨٣٧٥	٣٣,٤٨	١٩٩
													٦
٧٣,٦	٩١٦٦٦٠	٩٦٠١١٠	٤٢,٨٠	١٠٠٠٢	٨٩٠٩٠	٧٩,٣٤	٢٤١٦٥٣	١٧٤٧٥	٣٠,٧٠	٥٠٤٣٦٨	٣٩٠٥٢٠	٣٧,٢٩	١٩٩
													٧
٧٤,٨	١١٩٣٧٠	١١٨٠٩٠	٤٩,٦٠	١٠٨٠٣	٩٣٨٣٥	٨١,٥٣	٢٤٤٤٢٠	١٧١٦٠	٣٢,٨٠	٤٦٩٣١١	٤٤١٤٠٦	٣٩,٦١	١٩٩
													٨
٧٦,٤	١٤٢٨٦٠	١٤١١٧٠	٥٧,٨٠	١١٥٤٦	١٠٢٥٤	٨٢,٨٧	٢٤٨١٣١	١٨٨٩٣	٣٤,٦٠	٤٩٨٥٣٩	٤٥١١٤٤	٤١,٢٥	١٩٩
													٩
٧٩,٠	١٧٣٥٩٠	١٦٩٨٦٠	٦٣,٣٠	١٣١١٩	١١٠٠٧	٨٣,٦٤	٣٠٧٠١٢	٢٠٨٩٨	٣٨,١٠	٥٦١٩٩٠	٥١٤٢٨٠	٤٣,٠٥	٢٠٠
													٠
٨١,٢	١٦٨٤٧٠	١٦٠٠٨٠	٦٧,٣٠	١٣٦٢٠	١٢٥٤١	٨٤,١٦	٣٣٦٨٢٩	٢٣٣٩٥	٤٠,٣٠	٦٦١٤٥٥	٦١٧١٤٨	٤٤,٤١	٢٠٠
													١
٨٢,٥	١٧٨٣٦٠	١٦٨٠٠٠	٧٠,٧٠	١٤٣٦٩	١٣٤٣٠	٨٦,٥١	٣١٣٤٥٦	٢٥٧٧٨	٤١,١٠	٦٨١٨٨٠	٦٧٧٨٥٥	٤٥,٨٧	٢٠٠
													٢
٨٤,٤	٢٠٢٧٠٠	١٩١٥٩٠	٧٣,٩٠	١٥٠٢٢	١٣٦٧٣	٨٧,٥٢	٣٤٠٠٤٩	٢٧٢٦١	٤٥,١٠	٧٨٦٢٢٤	٧١٥١٥٨	٤٧,٢١	٢٠٠
													٣
٨٦,٦	٢٤٣٣٥٠	٢٢٨٠٦٠	٧٧,٤٠	١٧٣٣٤	١٤٨٣٢	٨٨,٨٣	٤١٨٨٣٠	٣٣٩١٠	٥٠,٣٠	٨٢٥٣٩٩	٨٨٣٧٠٤	٥٠,٧٢	٢٠٠
													٤
٨٩,٦	٢٦٤٤٤٠	٢٥٠٨٤٠	٨٠,٥٠	٢٠٠٧١	١٧٠٥١	٨٩,٧٠	٥٠٩٢٣٤	٤٠٣٦٠	٥٥,٥٠	١٢٧١٦٠	١٠١٩٧٨	٥٥,٣٢	٢٠٠
													٥
٩٢,٤	٣٠٣٥٧٠	٢٩٠٣٩٠	٨٣,٤٠	٢٢٩٠٨	١٩٧٤٥	٩٢,٦٥	٦٠٠٥٣٧	٤٢٧٩٨	٦٣,٦٠	١٧٧٠٤٠	١١٦١٢٧	٥٩,٧٠	٢٠٠
													٦
٩٥,١	٣٣٤٣٩٠	٣١٦٣٣٠	٨٦,٧٠	٢٧٦٤٧	٢٢٠٣٠	٩٤,٥٤	٦٨٧٩١١	٤٧١٥٥	٦٩,٨٠	١٨٢٧٢٤	١٢٢١٠٠	٦٤,٢٤	٢٠٠
													٧
٩٨,٧	٣٦٩٨٣٠	٣٤١٩٤٠	٩١,٢٠	٣٥٠٤٠	٢٥٨١٦	٩٨,٠٥	٨٦٦٧٠٠	٥٦٣٠٠	٨٨,١٠	٢٤٦٩٢٣	١٣١٧٢٠	٧٧,٢٧	٢٠٠
													٨
٩٨,٤	٣٤٧٧٥٠	٣٢٩٩٣٠	٩٦,٠٠	٢٩٠٧٢	٢١٠٢٤	٩٩,٠٢	٨٨٢٩٠٤	٥٧٣٦٧	٩٦,٢٠	٢٥٩٧١٩	١٦٣٦٢٠	٨٧,٨١	٢٠٠

خدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة

الولايات المتحدة الأمريكية	المكسيك			المغرب			كينيا			باكستان			السنة	
	الاستيراد	الصادرات	أسعار المستهلك	الاستيراد	الصادرات	أسعار المستهلك	الاستيراد	الصادرات	أسعار المستهلك	الاستيراد	الصادرات	أسعار المستهلك		
ت	مليون بيزو	مليون بيزو	ك	ت	مليون درهم	مليون درهم	ت	مليون شلنك	مليون شلنك	ت	مليون روبية	مليون روبية	ك	
٠	٠	٠	٠	٥	١	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩
١٠٠,٠	٤١٢٧٤٠	٣٩٦٧٦٠	١٠٠,٠	٣٢٩٠٥	٢٥٣٩٤	١٠٠,٠	١٠٦٣٩٤	٦٥٤٦٨	١٠٠,٠	٢٨٧٧١٦	٢٠٠٩٤٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٠١
٠	٠	٠	٠	٣	١	٠	٠	٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٠٣,٢	٤٧٣٠٥٠	٤٥٤٩٠٠	١٠٣,٤	٣٩٠٧٥	٢٨٥٥٣	١٠٠,٩	١٤٤٦٥٠	٨٠٥٧٦	١١٤,٠	٣٤٦٧٦٣	٢٥٥٢٦١	١١١,٩	١١١,٩	٢٠١
٠	٠	٠	٠	٥	٠	٢	٠	٦	٠	٠	٠	٢	٢	١
١٠٥,٣	٥٢٧٦٢٠	٥١٠٠٦٠	١٠٧,٧	٤١٦٣١	٢٩٧١٧	١٠٢,٢	١٥٠٨٦٧	٨٤٤٤٢	١٢٥,٠	٤٠٩١٢٦	٢٤٨٥١٠	١٢٢,٧	١٢٢,٧	٢٠١
٠	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	٥	٠	٠	٠	٦	٦	٢
١٠٦,٨	٥٢٦٠٦٠	٥١٧٧٠٠	١١١,٨	٤٠٨٩٩	٢٩٣٦٧	١٠٤,١	١٥٧٩٤١	٨٤٦٣٨	١٣٢,٠	٤٤٨١٥٦	٢٩٧٣٠٥	١٣٢,٢	١٣٢,٢	٢٠١
٠	٠	٠	٠	٨	٠	٤	٠	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٣

المصدر :

<http://data.worldbank.org/country>

Summary

Nominal fixed exchange rates Shocks and compared with excheang rates calculated in way of purchasing power parity and balance of trade

Monetary authority intervenes to determine the value of its currency to ensure the improvement of economic situation in general and the trade balance in particular, many countries devalue its currency (raise of exchange rate) and cause intended shock to maintain its competitive position in the international markets, But the devaluation process may not achieve their objectives If it carries

out randomly. This study tried to workout standards more accurate and more realistic to determine the exchange rate, based on the method of purchasing power parity and the way trade balance, these standards have been applied at four countries, namely Pakistan, Kenya, Morocco and Mexico, which followed a fixed exchange rate system and has devalue their currencies in different years. The studied countries failed to determine the appropriate time to devalue of their currencies that does not succeed in achieving remarkable results of the mentioned economies, but on the contrary flipped operation in Mexico into an economic crisis.